تحرك عاجل

مخاوف بشأن سلامة ابنة أحد الموالين للقذافي

اعتُقلت عنود عبد الله السنوسي، ابنة رئيس الاستخبارات السابق في نظام العقيد القذافي، يوم 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2012 بالعاصمة طرابلس. ولقد احتُجزت بمعزل عن العالم الخارجي منذ 20 أكتوبر/ تشرين الأول، مما أثار مخاوف تتعلق بسلامتها.

ويُعتقد بأن **عنود عبد الله السنوسي** (21 عاماً) قد اعتُقلت يوم 6 أكتوبر/ تشرين الأول 2012 أثناء تواجدها في الفندق الذي تقيم فيه بالعاصمة طرابلس، وذلك في أعقاب وصولها جواً من الجزائر في وقت سابق من ذلك اليوم. ويظهر أن عنود قد عادت إلى ليبيا بغرض زيارة والدها، عبد الله السنوسي، المحتجز داخل ليبيا منذ الخامس من سبتمبر/ أيلول الماضي. ويُذكر بأن السنوسي قد شغل منصب رئيس الاستخبارات الليبية في عهد معمر القذافي.

واحتُجزت عنود في أحد سجون العاصمة طرابلس منذ 15 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. ولم يُسمح لأقاربها بزيارتها منذ العشرين من الشهر ذاته، مما زاد من بواعث القلق حيال سلامتها، خاصة وأنه لم يُسمح لمحام بزيارة عنود السنوسي.

ويُفهمُ من الوضع أنها متهمة بتزوير جواز السفر، و دخول البلاد بوثيقة مزورة، وهي جريمة بموجب أحكام المادة 350 من قانون العقوبات الليبي. وإذا ما أُدينت عنود السنوسي بهذه التهمة، فقد تواجه عقوبة بالسجن تصل في أقصاها إلى خمس سنوات. ويظهر أن عدم كتابة اسمها بالكامل على جواز السفر – حيث أُسقط منه لقب عائلتها "السنوسي" – قد جعل الشكوك تحوم حول احتمال تزوير جواز السفر الذي دخلت البلاد به. ويبدو أن النيابة العامة وعناصر من الشرطة العسكرية قد باشروا باستجواب عنود عبد الله السنوسي. وكان من المفترض أن تمثل أمام إحدى المحاكم الابتدائية بطرابلس يوم 21 أكتوبر الماضي، بيد أن سلطات السجن لم تقتادها إلى المحكمة في ذلك اليوم.

ولقد خاطبت منظمة العفو الدولية النائب العام الليبي، ووزارتي الداخلية والعدل يوم 8 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بغية الحصول على توضيحات بشأن الصفة القانونية لعنود عبد الله السنوسي، وحمايتها من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. بيد أن المنظمة لم تتلقَ أي ردٍ على خطاباتها المرسلة بهذا الخصوص حتى تاريخه.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالعربية، أو بالإنكليزية، أو بلغتكم الخاصة، على أن تتضمن ما يلي:

- حث السلطات الليبية على ضمان حماية عنود عبد الله السنوسي من التعرض للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة؛

AMNESTY INTERNATIONAL

- والطلب من السلطات توضيح الصفة القانونية لعنود السنوسي، والتهم المُسندة إليها بارتكاب جرائم معترف بها، إن وُجدت، وضرورة تأمين محاكمة عادلة لها في حال توجيه الاتهام إليها رسمياً، شريطة تلبية تلك المحاكمة للمعايير الدولية المعتمدة في مجال ضمان المحاكمات العادلة، والسماح لها فوراً بالاتصال بعائلتها وبمحامٍ من اختيارها، أو أن يُصار إلى إطلاق سراحها، والسماح لها بمغادرة الأراضي الليبية طوعاً في حال عدم القيام بأي مما سبق.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 12 ديسمبر/ كانون الأول 2012 إلى:

وزير العدل وحقوق الإنسان
معالي علي حميده عاشور
وزارة العدل وحقوق الإنسان
فاكس رقم: 27 54 80 14 2 218+
(يُرجى اختيار خدمة الفاكس عند الطلب إليكم الاختيار بين خدمة الهاتف أو الفاكس)
(خدمة الفاكس هي وسيلة التواصل الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها في الوقت الراهن؛ يُرجى عدم إرسال الرسائل البريدية)
المخاطبة: معالي الوزير

وزير الداخلية
معالي فوزي عبد العال
وزارة الداخلية
فاكس رقم: 45 36 80 14 2 218+
(خدمة الفاكس هي وسيلة التواصل الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها في الوقت الراهن؛ يُرجى عدم إرسال الرسائل البريدية)
المخاطبة: معالي الوزير

ونسخ إلى:
رئيس المجلس الأعلى لحقوق والحريات
محمد العلاقي
المجلس الأعلى لحقوق والحريات
فاكس رقم: 77 73 44 14 2 218 +
(خدمة الفاكس هي وسيلة التواصل الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها في الوقت الراهن؛ يُرجى عدم إرسال الرسائل البريدية)
المخاطبة: سعادة الدكتور محمد العلاقي

يرجى إرسال نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين الليبيين المعتمدين في بلدكم. ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 4 رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني المخاطبة: .

أما إذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور آنفاً، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها

تحرك عاجل

مخاوف بشأن سلامة ابنة أحد الموالين للقذافي

معلومات إضافية

في يونيو/ حزيران من عام 2011، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة اعتقال بحق كل من عبد الله السنوسي، والعقيد معمر القذافي، وابنه سيف الإسلام بتهمة ارتكاب جريمتين ضد الإنسانية – وهما القتل العمد والاضطهاد – في مدينة بنغازي الساحلية الواقعة شرق ليبيا في فبراير/ شباط من عام 2011. وقد دخل عبد الله السنوسي الأراضي الموريتانية في مارس/ آذار من العام 2012، حيث جرى اعتقاله على الفور. وقامت السلطات الموريتانية بتسليمه إلى ليبيا في 5 سبتمبر/ أيلول 2012. ولطالما ناشدت منظمة العفو الدولية السلطات الليبية القيام بتسليم السنوسي إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ويُذكر بأن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لا تُعتبر جرائم حسب نصوص القانون الليبي، مما يخلق عقبة كأداء في طريق قيام ليبيا بإجراء تحقيقات وعمليات مقاضاة ناجزة وفعالة في مثل هذه القضايا. ويعتري العفو الدولية القلق إزاء احتمال مواجهة السنوسي وغيره ممن يُعتقد بأنهم من الموالين للنظام السابق خطر التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، واحتمال إنزال عقوبة الإعدام بهم كونها عقوبة ينص القانون الليبي على تطبيقها في بعض الجرائم، وهو ما تعارضه العفو الدولية في جميع الحالات نظراً لاعتبار عقوبة الإعدام انتهاكاً للحق في الحياة، ولكونها أكثر أشكال العقوبات قسوة، ولاإنسانية والمهينة. ويظهر أنه لا المنظمات المستقلة، ولا أقرباء السنوسي أو محاموه قد تمكنوا من زيارته منذ أن جرى احتجازه داخل ليبيا. وثمة اعتقاد واسع النطاق بأن السنوسي مذنب بارتكاب جرائم أخرى وقعت طوال العقود الأربعة الماضية في ليبيا، وخصوصاً الإعدامات خارج إطار القانون التي نُفذت بحق ما يزيد على 1200 من نزلاء سجن أبو سليم في عام 1996.

ولا يزال الآلاف ممن يُعتقد أنهم من الموالين لنظام القذافي الذي جرت الإطاحة به قيد الاحتجاز، دون إسناد التهم إليهم، حيث مضى على وجود البعض منهم في الحجز ما يقرب من 18 شهراً أو أكثر. ولقد اشتكى العديد منهم من تعرضهم للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وأشاروا إلى إجبارهم على التوقيع على "اعترافات " مزعومة انتُزعت منهم تحت التعذيب وغيره من أشكال الإكراه.

وفي معرض زيارة بعثتها الخاصة بتقصي الحقائق إلى ليبيا في سبتمبر/ أيلول من عام 2012، التقت منظمة العفو الدولية بأعضاء النيابة العامة، وعناصر الشرطة، والمحققين الجنائيين، وغيرهم من موظفي السلك القضائي، إضافة إلى المحامين الذين أبرزوا الصعوبات والتهديدات التي يواجهونها في معرض اضطلاعهم بمهامهم وقيامهم بالدفاع عن المتهمين في ظل الوضع الأمني السائد، وسطوة الأمر الواقع التي تفرضها الميليشيات المسلحة. وقلة هم المحامون الذين اعربوا عن استعدادهم للدفاع عمن يُزعم أنهم من "موالي نظام القذافي"، وذلك إما لأسباب أيديولوجية، أو خوفاً من الانتقام منهم إذا ما أقدموا على ذلك. ويمكن القول بأن مخاوفهم تلك هي مخاوف لها ما يبررها؛ إذ تمكنت منظمة العفو الدولية من توثيق حالات شهدت توجيه التهديدات للمحامين الذين يترافعون للدفاع عن مؤيدي القذافي المزعومين، إضافة إلى تعرضهم للمضايقات والعنف الذي استهدفهم. كما واشتكى أقارب الذين زُعم أنهم من الموالين للقذافي من عدم قدرتهم على العثور على محامين راغبين بالدفاع عن ذويهم المحتجزين، أو من أتعاب المحاماة الباهظة التي يطالبهم بها المحامون الذين يبدون استعداداً للدفاع عن المحتجزين.

الاسم: عنود عبد الله السنوسي

الجنس: أُنثى

التحرك العاجل رقم 12/322، رقم الوثيقة: **MDE 19/022/2012**، الصادر بتاريخ 31 أكتوبر 2012.